

# « نصوص عمريّة في الثقافة العامّة »

جمع وتصنيف محمد المنتصر الكنتاني

أستاذ الحديث «

بقلم

محمد ناصر الدين الألباني

نشرت في مجلة التمدن الإسلامي ، المجلد ( ٣٣ و ٣٤ )

مطبعة الترقّي بدمشق



## بسم الله الرحمن الرحيم

إنا الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسبئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد فهذه بحوث حديثة علمية ، في نقد كتاب وضعه بعض أساتذة الجامعة السورية لطلاب كلية الشريعة ، أرجو أن يجدوا فيها نموذجاً صالحاً للنقد العلمي النزيه ، القائم على البحث والتزام القواعد العلمية الصحيحة ، عسى أن يزيدهم ذلك عناية بدراسة الحديث الشريف ، دراسة علمية ، وبذلك يحيون ما كاد يندرس من هذا العلم العظيم ، بسبب اقتصار المدرسين والأساتذة على تدريسه دراسة نظرية محضة ، وإصدارهم على أساسها تأليفاتهم التي يؤلفونها لطلابهم أو لغيرهم ، غير مراعين فيها أبسط تلك القواعد العلمية ، من اختيار النصوص الصحيحة ، والأحاديث الثابتة ، من المصادر الموثوقة والمراجع المعتمدة ، مع العزو إليها ، وتخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً ، فترى أحدهم - وهو أستاذ هذه المسادة : الحديث - يورد حديثاً نبوياً ، أو خبراً متعلقاً بسيرة عليه الصلاة والسلام أو أخلاقه يقول في تخريجه : « رواه أبو داود » أو « رواه ابن هشام في السيرة » !! وهو يظن أنه بذلك قد أدى الأمانة العلمية المطوقة في عنقه ، وأنه نصح طلابه ! هيئات هيئات ! إننا التزام المنهج العلمي المشار إليه في الدراسة الحديثية يوجب عليه قبل هذا التخريج المقتضب أن يدرس إسناد ذلك الحديث أو الخبر ، ويتتبع رجاله ، ويتعرف علله ، وأقوال أهل الاختصاص فيه ، ثم يحكم عليه بما تقتضيه هذه الدراسة من صحة أو ضعف ،

ثم يقدم خلاصتها إلى طلابه مع التفرير المذكور ، وإلا فمثل هذا التفرير  
المبتور الذي جرى عليه الأستاذ المشار إليه ، مما لا يعجز عنه أحد من  
الطلاب أنفسهم إن شاء الله تعالى .

وليس القصد من تقديم هذه البحوث هو نقد كتاب الأستاذ بالذات ،  
لأن الكتاب مثل أي كتاب يضعه أستاذ مادته ، فإذا ما ترك منصبه ،  
لحقه كتابه ، فصار نسباً منسياً ! وإلغا الغرض ، أن نعرض على الطلاب  
وغيرهم بعض الأمثلة العملية ، من التحقيق العلمي والنقد النزيه ، لعلنا  
بذلك نقوم بشيء من واجب البيان ، والنصح للعاملين .

وقد نشرت في خمس مقالات في مجلة التمدن الإسلامي الغراء  
( المجلد ٣٣ ، ٣٤ ) فرأيت أن أجمعها في هذه الرسالة ، تعميماً لفائدة .  
راجياً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها ، ويدخر لي ثوابها ، إنه خير  
مستول ، وبه التوفيق . (١)

دمشق ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٨٧

### محمد ناصر الدين الألباني

(١) ثم وقفت على كتاب « نقه السيرة » الاستاذ الفاضل الدكتور محمد سعيد رمضان  
البوطي فرأيت له محاً فيه نحو الأستاذ الكتاني ، فأورد فيه كثيراً من الأحاديث  
الضعيفة وللنكرة ، بل وما لأصل له البتة ، ولكنه زاد عليه فنس في المقدمة  
أنه اعتمد فيه على ما صح من الأحاديث والأخبار ! ولكن دراستي للكتاب بينت  
أنما دعوى مجردة ، وأن جل اعتماده كان على كتاب فضيلة الشيخ محمد الغزالي :  
« نقه السيرة » الذي لم يقتصر الدكتور على أن يأخذ اسمه فقط ، بل زاد عليه  
فاستفاد منه كثيراً من مجوته ونصوده بل وعناونه ! كما استفاد من تخريري  
إياه المطبوع منه مع اختصار محلي ، ليست بذلك ما قد فعل ! وقد انتقدني في  
ثلاثة مواطن منه ثغيت - بشهد الله - أن يكون مصيباً ولو في واحد منها ،  
ولكنه على العكس من ذلك ، فقد كذب بذلك كله ، أن هذه الشهادات العالية  
وما يسمونه بـ ( الدكتوراه ) لا تعطى لصاحبها علماً وحقاً وأدباً ، ولني لأرجو  
أن تتاح لي الفرصة ، لأتمكن من بيان هذا الاجمال . والله المستعان .

## نصوص عربية في الثقافة العامة :

جمعه وصنّفه لطلاب الصف الأول من كلية الشريعة في جامعة دمشق الأستاذ الشيخ محمد الكتاني أستاذ الحديث في الكلية المذكورة ، ويقع الكتاب في (٧٠) صفحة .

لقد سرتني الكتاب كثيراً إذ قرأت عنوانه ، فوضوعه يلبي حاجة الشباب المثقف ، وخاصة طلاب كلية الشريعة إلى أحاديث نبوية صحيحة ، مخرّجة وفق قواعد علم المصطلح ، منتقاة لمناسبات شتى شاملة ، تبين شمول السنة النبوية نواحي الدين والدنيا ، ومعالجتها أموراً عديدة من شؤون الفرد والمجتمع ، وتوجيهها العاملين بها توجيهاً رشيداً سديداً .

وتصفحت الكتاب فبدت لي ملاحظات هامة ، رأيت لزماً عليّ تبليانها بعد تمهيد عن مسألتين ، والحق أحق أن يقال ويتبع :

الأولى : أن الأستاذ الكتاني قال في مقدمة كتابه عن هذه النصوص « انتقيتها من الكتب الستة : صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وموطأ مالك ، والسنن الأربعة لأبي دأرد ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ومن المعلوم أن « الموطأ » ليس من الكتب الستة في الإصطلاح ، وقد غدت سبعة كما أوردها الأستاذ ، فهل كان هذا عن سهو أم أن لدى الأستاذ تعليلاً لذلك ؟

الثانية : أني افتقدت في الكتاب النهج العلمي العريض لانتقاء الأحاديث وتخريجها ، وتطبيق قواعد علم المصطلح عليها ، وطالب الشريعة يجب أن يدرس دراسة عملية تطبيقية ، لا دراسة نظرية محضة كما هي الحال في أكثر الكليات ، وتبعاً لدراسته النظرية يخرج ولا يكاد يشعر بثمره الفرق بين

مصطلح وآخر ، بين قول المحدث مثلاً « رواه البخاري » وقوله « رواه البخاري تعليقاً »<sup>(١)</sup> وقد يؤلف المخرج كتاباً أو يضع رسالة ، يورد فيها ما شاء من الأحاديث وكثير منها ضعيف منكر أو موضوع لا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، ثم هو يكتفي في كل ذلك بأن يقول في التخريج « رواه أبو داود وفلان » أو « رواه النسائي وفلان » دون أن يرجع إلى إسناده ويدرس أحوال رجاله وما قد يكون فيه من علة نقذح في ثبوته ، كالإقطاع والتدليس والإرسال ونحوه ، ومن العجيب أن الأستاذ الكتاني صنع هذا نفسه في كتابه ، وهو يعلم أنه أستاذ مقتدى به ، ينبغي أن يعلم طلابه التحفظ الدقيق في رواية حديث رسول الله ﷺ بدليل قوله ﷺ : « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع » رواه مسلم في مقدمة « الصحيح » بإسناد صحيح .

\* \* \*

أعود الآن الى صلب الموضوع ، فأورد أهم الملاحظات بخطوط عريضة :

١ - أورد الأستاذ الكتاني أحاديث كثيرة واهية ، سكت عنها ، ولم يبين ضعفها ، وبذلك يتوهم الطلاب صحتها ، على أن بعضها بما ضعفه المصدر نفسه الذي عزا إليه الحديث ، وهذا أبعد ما يكون عن الفأية من علم الحديث ، وفي كلية الشريعة .

٢ - أطلق العزو للبخاري في بعض الأحاديث ، فقال « رواه البخاري » وهي عنده معلقة ، وبعضها بما لا يصح إسناده ، وبذلك يتوهم القراء أنها صحيحة على شرط البخاري في « الصحيح » ، وليست الحال كذلك ، وعكس ذلك في بعض آخر ، فقال « رواه البخاري معقاً » وهو عنده موصول

(١) التخريج الأول معناه أن الحديث صحيح ، والتخريج الآخر معناه أنه قد يكون صحيحاً ، وقد يكون حسناً ، وقد يكون ضعيفاً لا يحتج به .

ومن المقرر في علم الحديث أن أحاديث « صحيح البخاري » تنقسم إلى قسمين :  
الأول : هي التي يسندها البخاري إلى النبي ﷺ ، أي يسوق أسانيدھا  
متصلة منه إلى النبي ﷺ .

وهذا القسم كله صحيح عند العلماء إلا أحرفاً يسيرة جداً وهم فيها  
بعض الرواة .

والآخر : هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي ﷺ وله  
صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، وهذا القسم يسمى بالحديث المعلق ،  
وقد اتفقوا أن فيه الصحيح والحسن والضعيف ، ولا يمكن العلم بمعرفة  
رتبة هذا القسم من مجرد إيراد البخاري إياه في « صحيحه » بخلاف القسم  
الأول ، اللهم إلا إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الجزم مثل « قال  
وروي و ذكر » ونحوها ، فإنه يدل على أنه صحيح عنده ، وإذا صدره  
بصيغة التبريض ، مثل « روي » و « ذكر » ونحوها ، فإنه يدل على  
ضعفه عنده ، على أن هذا ليس مضطرباً عنده ، فكثيراً ما يصدره بصيغة  
الجزم ، ويكون ضعيفاً ، وقد يصدره بصيغة التبريض وهو عنده صحيح  
لأسباب لا مجال لذكرها الآن ، وقد أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني  
في « مقدمة فتح الباري » فمن شاء الإطلاع عليها فليرجع إليه .

وإنما الطريق الوحيد لمعرفة ذلك الرجوع إلى سند الحديث الذي علقه  
البخاري ، في كتب السنة الأخرى كالسنن وغيرها ، فيدرس سنده ثم  
يعطى ما يستحقه من رتبة .

إذا عرفنا هذا ، فإن كثيراً من الناس من لا علم عندهم بهذا التفصيل  
في أحاديث البخاري يتوهم أن كل حديث فيه صحيح ، وعلى ذلك فهو  
ينقل منه بعض الأحاديث المعلقة ، ثم يعزوها إليه عزواً مطلقاً ، فيوهم  
الناس ما توهمه هو نفسه أن الحديث صحيح ، وقد يكون ضعيفاً ، فيخطئ  
ويكون سبباً لخطأ غيره ، من أجل ذلك اتفق علماء الحديث على أنهم

إذا نقلوا من صحيح البخاري حديثاً من القسم الثاني أن يشار إلى ذلك  
بمثل قولهم « رواه البخاري مطلقاً » . أو « ذكره البخاري بدون إسناد »  
وذلك لكي لا يوهوا الناس أن الحديث من القسم الأول الصحيح !  
وقد أخل بذلك كثير من المصنفين ، خاصة منهم المتأخرين ، مثل  
مؤلف كتاب « الجامع للأصول الخمسة » ، فكثيراً ما رأيناه يقول في  
تخرجه لبعض الأحاديث « رواه البخاري » ، وهي عنده معلقة ! وجرى  
على نسقه الشيخ الكتاني ، فوجب التنبيه عليها ، مع ذكر الصحيح والضعيف منها .  
٣ - عزى أحاديث إلى بعض « السنن الأربعة » بينما جاءت في  
« الصحيحين » أو في أحدهما موصولة لا معلقة ، وهذا بما لا يجوز ، لأن العزو  
للسنن لا يفيد الصحة بخلاف العزو لـ « الصحيحين » أو أحدهما ، ففي ترك  
العزو إليهما إلى العزو إلى غيرهما ، ما يوم عدم إخراجها إياه ، فضلاً عن  
تشكيك الطلاب في صحة الحديث ، لأن السنن فيها الصحيح والضعيف  
كما هو معلوم .

٤ - عزى أحاديث إلى « الصحيحين » وغيرهما من الستة ، وهي ليست  
عندهم على خلاف ما صنع في الفصل السابق ، وعزى إلى من ليس من  
« الستة » ولا من هو من الأئمة ، مع كون الحديث عند بعض أئمة الستة ،  
وعزى حديثاً آخر لصحابي وهو لغیره ! وساق زيادة في حديث صحيح  
لا يعرف لها أصل ، والمصدر الذي عزاها إليه بما لا يوثق به !

٥ - ترجم لأحاديث كثيرة بما لا تدل عليه .

٦ - أورد أحاديث كثيرة لا يتروى عليها اليوم كبير فائدة ، بل هي  
بما يستغنى بعض ذوي الأهواء والبدع ، مع أن غالب تلك الأحاديث خاصة  
بالرسول ﷺ ، فلا يصح أن يقاس به أحد من المشايخ ، فإذا كان غرض  
الأستاذ صاحب الكتاب من إيرادها مجرد التعريف بها ومبلغ تعظيم الأصحاب  
الكرام لرسول الله ﷺ ، فكان من تمام التأليف التنبيه إلى ذلك .



## ١ - الأحاديث الضعيفة

الحديث الأول : قال ( ص ٤ ) :

« عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إن الله تعالى أوحى إلي : أي هؤلاء الثلاث نزلت ، فهي دار هجرتك : المدينة أو البحرين ، أو قنسرين » .

قلت هذا حديث منكر ضعفه الخرج نفسه ، ألا وهو الترمذي فقد أخرجه في « المناقب » من طريق عيسى بن عبيد عن غيلان بن عبد الله العامري عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير عن جرير بن عبد الله ، وقال : « هذا حديث غريب » .

قلت : يعني ضعيف كما هو اصطلاحه حينما يفرد الحديث بهذا الوصف : « غريب » ، بخلاف ما إذا قال « حديث صحيح غريب » أو « حديث حسن غريب » كما هو معلوم عند أهل العلم .

وعلمته غيلان هذا أورده الذهبي في « ميزان الاعتدال » في نقد الرجال ، وقال :

« ما علمت روى عنه سوى عيسى بن عبيد الكندي ، حديثه منكر ، ما أقدم الترمذي على تحسينه ، بل قال « غريب » ، وهو عن أبي زرعة . . . »  
قلت : ثم ذكر هذا الحديث . وإن مما يؤسف له أن هذا الحديث المنكر الذي ضعفه الترمذي ، هو أول حديث في كتاب الشيخ الكتاني توجه به !

## الحديث الثاني :

عن أبي نضرة العبدي (الأصل<sup>(١)</sup> العبوي ١) قال حدثني شيخ من طغاية قال : تنويت (أي نزل قلوباً) أبا هريرة بالمدينة . . . . . قال : فينا أنا عنده يوماً وهو على سرير له ، ومعه كبس فيه حصي أونوى ، وأسفل منه جارية له سوداء ، وهو يسبح بها ، حتى إذا ما أنقذ ما في الكيس ألقاه إليها ، فأعادته في الكيس ، فدفعته إليه . . . الحديث قال أخرجه أبو داود .

قلت : فيه علان :

الأولى : جهالة الشيخ الطفاوي ، فإنه لم يسم ولا يدرى من هو ؟ والأخرى : أن راويه عند أبي داود في « الشكاج » الجري ، واسمه سعيد بن إياس ، وهو ثقة ، ولكنه كان اختلط قبل موته ثلاث سنوات كما قال الحفاظ في « التريب » ولا يدرى أحدث بهذا الحديث قبل الاختلاط أم بعده ؟ وما كان كذلك فلا يحتاج به كما هو مقرر عند الحديثين في بحث الاختلاط والختطين .

ولعل المصنف أراد بذكره لهذا الحديث أن يقدم إلى بعض الدراويش من الطرفين دليلاً على ما أحدثوه من تقييد الذكر والتسبيح والصلاة على النبي ﷺ بعدد لم يشرعه رسول الله ﷺ ! فهو دليل واه جداً لسببين أساسيين :

الأول : ضعف السند بذلك إلى أبي هريرة رضي الله عنه .

---

(١) أمي به كتاب الكتاني ، وهو المراد كلما ذكرت هذه الكلمة « الأصل » .

الثاني : أنه قد أنكر ذلك من الصحابة من هو أقدم صحبة ، وأعلى كعباً في الفقه والعلم منه ، ألا وهو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في القصة المشهورة عنه ، المروية من طرق بعضها صحيح السند ، وفيها إنكار ابن مسعود على الذين جلسوا حلقات يعدون الذكر بالخصي ، فأنكر ذلك عليهم أشد الإنكار ، وقال لهم : أعلی الله تعدون ؟ أم على الله تحصون ؟ عدوا صبناتكم وأنا الضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ! وبجكم بأمة محمد ما أسرع هلكتكم . . . الخ القصة . وفي آخرها أن أصحاب تلك الحلقات صاروا فيما بعد من الخوارج الذين قاتلهم الخليفة الراشد علي ابن أبي طالب فليراجعها من شاء في « سنن الدارمي » أو في رسالتنا « الرد على التعقيب الحديث » .

نعم ما جاء في آخر الحديث من الأدب في الجماع ، وفي طيب الرجال والنساء ثابت في أحاديث أخرى .

### الحديث الثالث : ( ص ١٣ )

« عن زيد بن أسلم رضي الله عنه » أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط ، فأتي بسوط مكسور ، فقال : فوق هذا ، فأتي بسوط جديد لم تقطع ثمرته ، فقال دون هذا ، فأتي بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به فجلد ، ثم قال : أهيأ الناس قد آن لكم أن تلتبوا عن حدود الله ، من أصاب هذه القاذورات ( كذا الأصل ، والصواب : من هذه القاذورات ) حنبلاً فليستتر بستر الله ، فإنه من يبذل لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله . »

قلت : وهذا إسناد ضعيف لإرساله ، لأن زيد بن أسلم وهو مولى عمر ، هو تابعي معروف ، ولعل الشيخ توم أنه صحابي ، ولذلك ترضي عنه !

والعرف عند العلماء جرى على تخصيص الترضي بالصحابة ، والترحم من بعدهم ،  
دفعاً لمثل هذا الإيهام فيكون الحديث عن تابعي مرسل ضعيفاً ، وبالترضي عنه  
يصير عند عامة الناس المتأثرين بذلك العرف ، مسنداً موثقاً ، فينبغي مراعاة  
العرف دفعاً للإيهام .

قلت : « لعل » ولم أجزم بذلك اليوم ، لأنني رأيت الشيخ قد ترضي  
عن غير ما واحد من التابعين الآخرين فانظر الأحاديث الآتية ( ٤ و ٧  
و ١٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ ) وغيرها .

### الحديث الرابع : ( ص ١٧ )

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :  
الحياء والتعطر ، والسواك ، والنكاح من سنن المرسلين » أخرجه  
الترمذي .

ثم أعاده في الصفحة التالية عن ذات الصحابي ونفس المخرج لكن بلفظ  
« أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والنكاح ، والسواك »  
قلت : أولاً : الحديث ضعيف الاستناد مضطرب المتن ، فيه الحجاج وهو  
ابن أرمطة قال الحافظ في « التقريب » .  
« صدوق كثير الخطأ والتدليس » .  
قلت : وقد عنعنه .

وأما الاضطراب في المتن ، فراجعته في « فيض القدير » للحناوي .  
ثانياً : الحديث عند الترمذي في أول « النكاح » باللفظ الثاني ، مع  
شيء من التقديم والتأخير يأتي بيانه . وأما اللفظ الأول ، فليس له أصل عند  
الترمذي ، ولا عند غيره ممن أخرج الحديث كأحمد في « مسنده » ( ٤٢١/٥ )  
فكيف عزاه المصنف للترمذي ؟ ! ومن أين نقله ؟ !

لقد ذكر في مقدمة الكتاب أنه انتقى أحاديثه من الكتب الستة ، وهذا الحديث يصلح شاهداً على أن الانتقاء لم يكن من الكتب الستة مباشرة ، وإنما انتقى بعضها منها ، والبعض الآخر من الكتب الأخرى التي تنقل من الكتب الستة وغيرها ، وإلا فكيف نستطيع أن نقنع أنفسنا بأن المصنف نقلها كلها من الكتب الستة مباشرة ، وهذا الحديث بلفظه الأول لا أصل له في شيء منها !

وبما يؤيد ما ذكرت ، أن اللفظ الثاني نفسه مغاير في سياقه لسياقه في الترمذي كما سبقت الإشارة إليه ، فهو فيه بلفظ :

« والسواك والنكاح » .

ولفظ المصنف بتقديم النكاح على السواك !  
وأيضاً ، فقد ذكر ( ص ١٩ ) حديث « ما من ثلاثة في قرية ، لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان » فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية » . أخرجه أبو داود والنسائي .  
قلت : وهذا السياق يخالف ما عندهما في موضعين :

الأول : أنها زادا بعد قوله : « قرية » : « ولا بدو » .  
والآخر : أنه لبس عندهما « من الغنم » وإنما هي عند الحاكم .  
فلو أن المصنف نقل هذا الحديث من « أبي داود والفسائي » مباشرة لذكره بنصها كما تقتضيه الأمانة العلمية ، دون زيادة أو نقص ، فإن زاد فيه زيادة ما من مصدر آخنة عليه كما هي طريقة أهل العلم .  
وصيأتي معنا أمثلة أخرى تؤكد أن النقل لم يكن من « الستة » مباشرة ، فانتظر .

### الحديث الخامس :

« عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن رقيقا لحاطب مرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر بكثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجيبهم ، ثم قال عمر : والله لا أغرمك غرما بشق عليك ، ثم قال للمزني كم ثمن نافتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمتها من أربعمائة درهم ، فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم . أخرجه في الموطأ » .

قلت : هذا مع كونه ليس حديثا مرفوعا إلى النبي ﷺ ، فهو لا يصح عن عمر لا لقطعاه بيده وبين يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، فانه ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه ، كما قال أبو حاتم الرازي .  
على أن مالكا نفسه قال عقبه :

« وليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة » !

قالاثر ضعيف السند ، ومع ذلك فليس عليه العمل ، فاقبضته ؟

### الحديث السادس :

« عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنها أنه كان في سرية من مرابا رسول الله ﷺ ، قال : فحاص الناس حبيصة . . . فلما خرج قمنا إليه ، فقلنا نحن الفرارين ، فأقبل علينا ، وقال : لا بل أنتم المكارون ، قال : فدونا فقبلنا بده ، فقال : أنا فئة المسلمين . أخرجه أبو داود والترمذي » .

قلت في إسناده عندهما يزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم الكوفي  
قال الحافظ : « ضعيف ، كبير ، فتغير ، فصار بقلن ، وكان شيعياً » .  
ومن طريقه رواه جماعة آخرون ذكرتهم في كتابي « إرواء الغليل  
في تخريج أحاديث منار السبيل » رقم ( ١١٨٩ ) بسر الله إتمامه .

### الحديث السابع : ( ص ٢٣ )

« وعن صفوان بن عسال ( الأصل عباد ! ) رضي الله عنه قال : قال بعض  
اليهود لصاحبه : اذهب بنا الى هذا النبي . . . فأتينا رسول الله ﷺ . . .  
فقبلا يده ورجله . . . أخرجه الترمذي والنسائي » .

قلت : في صحة إسناده نظر ، وإن قال الترمذي : « حديث حسن  
صحيح » فإنه متساهل في التصحيح ، ولذلك لا يعتمد العلماء على تصحيحه  
كما قال الحافظ الذهبي ، فهو من رواية عبد الله بن سلمة عن صفوان . وعبد  
الله هذا مع كونه ليس بالمشهور حتى قال أحمد : لا أعلم روى عنه غير أبي  
إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة ، ومع ذلك فقد تكلموا في حفظه ، وقد  
أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « قال النسائي : يعرف وينكر » .  
وقال الحافظ في « التقریب » : « صدوق تغير حفظه »

ثم إن سياق الحديث للنسائي ، ولكنه يخالف في بعض الأحرف لا  
في كتابه ، فقد أخرجه في « تحريم الدم » بلفظ : « فقبلا يديه ورجليه »  
وكذا هو عند الترمذي في « التفسير » فلا أنه قال : « فقبلا » وعكس  
ذلك في « الاستئذان » فقال : « فقبلا يده ورجله » .

### الحديث الثامن : (ص ٢٣)

« عن عائشة رضي الله عنها قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ، ورسول الله ﷺ في بيتي ، ففرع الباب ، فقسام لآلِهِ رسول الله ﷺ عرياناً يمر ثوبه ، والله ما رأيتُه عرياناً قبله ، ولا بعده ، فاعتنقه ، وقبله . أخرجه الترمذي » .

قلت : وقال : « حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » .  
قلت : وهو متفق ، فإنه يرويه من طريق إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المدني حدثني أبي يحيى عن محمد بن إسحاق عن الزهري .  
وابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنهُ . وإبراهيم بن يحيى وأبوه ضعيفان .  
قال الحافظ في الأول منها « ابن الحديث » . وقال في أبيه : « ضعيف »  
وكان خيريراً بثلاثين . وقال الذهبي :  
« هذا حديث منكر تفرد به إبراهيم عن أبيه » .

### الحديث التاسع : (ص ٢٦)

« عن بكر بن مبشر الأنصاري رضي الله عنه قال : كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلى المصلى يوم الفطر ، ويوم الأضحية ، فنسلك بطن بطحان حتى نأتي المصلى ، فنصلي مع رسول الله ﷺ ثم نرجع من بطحان إلى بيوتنا . أخرجه أبو داود » .

قلت : كذا وقع الحديث عنده « من بطحان » والصواب « من بطن بطحان » كذا هو في أبي داود ( ١١٥٨ ) وغيره .



وإسناده ضعيف ، فيه إسحاق بن سالم ، قال الذهبي : « لا يعرف »  
وقال الحافظ : « مجهول » .

ثم إن ظاهره يخالف لما ثبت في « الصحيحين » وغيرهما أن السنة الذهب  
إلى المصلى من طريق ، والرجوع من طريق أخرى .

والمصنف ترجم لهذا الحديث بـ « صلاة العيد في المصلى لافي المسجد »  
وفي الباب مما صح عنه عليه السلام ما يفي عنه ، مثل حديث أبي سعيد الخدري قال :  
« كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى . . . » الحديث  
أخرجه البخاري وغيره . وروى له البخاري بـ « باب الخروج إلى المصلى »  
فلو أن المصنف ذكره بدل هذا لكان أصاب .

#### الحديث العاشر : (ص ٢٨)

« عن أبي الأسود الدؤلي رحمه الله قال : أتني معاذ بن عمرو بن لؤي فحدثني  
ابنك له مسلماً ، وقال : قال رسول الله ﷺ الإسلام بعلو ، ولا يعلى ،  
ويزيد ولا ينقص . أخرجه أبو داود . »

قلت : وفي هذا أمران :

الأول : أن إسناده ضعيف منقطع كما بينه البيهقي في « السنن الكبرى »  
( ٢٩٥/١ ) والحافظ في « الفتح » وزدته بياناً في « سلسلة الأحاديث الضعيفة  
والموضوعة » رقم ( ١١٢٣ ) . وذكرت هناك أن بعض المحدثين أخرج الحديث  
من طريق أخرى ضعيفة عن شعبة به ، إلا أنه قال : « الإيمان بعلو  
ولا يعلى » مكان « يزيد وينقص » .

الأمر الآخر : أنه ليس في الحديث عند أبي داود ولا عند غيره من

ذكرنا : « الإسلام بعلو ولا بعل » ، وإنما هذا حديث آخر ، لم يخرج له أبو داود ولا غيره من الستة ، وإنما روي عن غير معاذ <sup>(١)</sup> ، اللهم إلا ما أشرت إليه آنفاً من أن بعض الضعفاء رواه عن شعبة في هذا الحديث ، فكان المصنف اختلط عليه الأمر ، فجعل الحديثين حديثاً واحداً ، ثم عزاه لأبي داود ، ولا أصل لذلك عنده . بل إن الحديث الذي رواه أبو داود بدوئ الزيادة ليخالف سياق المصنف في بعض الأحرف ، كقوله : « فورثه ابنه له » وهذا لا يوجد عند أبي داود ، فمن أين جاء به المصنف ؟ ! وهل هذا بشهد لقوله في المقدمة أنه انتقاهما من الكتب الستة ؟ !

#### الحديث الحادي عشر : (ص ٣٢)

« عن سراقه بن مالك بن جهم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خطبنا فقال : خيركم المدافع عن عشيرته مالم يأثم . أخرجه أبو داود . »  
قلت : إسناده ضعيف ، ومن ضعفه أبو داود نفسه ، فقال عقبه « أيوب بن سويد ( يعني الذي في إسناده ) ضعيف » .

#### الحديث الثاني عشر : (ص ٣٢)

« عن وائلة بن الأصقع رضي الله عنه قال : قالت يا رسول الله ما العصبية ؟ قال : أن تعين قومك على الظلم . أخرجه أبو داود . »  
قلت : هو عنده ( ٥١١٩ ) عقب الحديث السابق من طريق سلمة بن بشر الدمشقي عن بنت وائلة بن الأصقع أنها سمعت أباها يقول : فذكره .  
وهذا إسناده مجهول ، سلمة بن بشر وابنته وائلة واسمها جميلة ويقال خصيلة ، لم يوثقها من يوثق بوثيقه ، ولذلك قال الحافظ فيها : « مقبول » يعني : عند (١) وهو عائد ابن ممرؤ ، وقد خرجت حديثه في « الإرواء » ( ١٢٥٥ ) حسناً .

المتابعة ، وإلا فلين الحديث عند التفرّد كما هنا . وسلمة رماه الذهبي بالتدليس  
فقال : « روى حديث خصيلة بنت وائلة ، فداسه » .  
وكانه يعني أن بينهما عباد بن كثير الفلسطيني ، وهو ضعيف . والله أعلم .

### الحديث الثالث عشر : ( ص ٣٨ )

« عن أبي أسيد مالك بن ربيعة الساعدي رضي الله عنه قال : بينما نحن جلوس  
عند رسول الله ﷺ ، إذ جاءه رجل من بني سلمة ، فقال يا رسول الله هل بقي من  
بر أبي شيء أبرهما بعد موتها فقال : نعم الصلاة عليهما ، والاستغفار لهما ،  
وإنقاذ عهدهما من بعدهما ، وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما وإكرام صديقهما .  
أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، فيه علي بن غبير الأنصاري ، قال الذهبي  
« لا يعرف » .

### الحديث الرابع عشر : ( ص ٤١ )

« عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : أنا  
وامرأة صفراء الخدين كهاتين يوم القيامة وأدما يده <sup>(١)</sup> يزيد بالوسطى  
والسبابة - وامرأة آمنت مع زوجها ، ذات منصب وجمال حبست نفسها على  
بتامها حتى بانوا أو ماتوا . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف فيه التماس بن فهم وهو ضعيف كما قال الحافظ في  
« التقريب » وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال : « تركه القطان »  
وضمفه للنسائي .

---

(١) كذا الأصل ، ولا أصل للفظ « يده » عند أبي داود .

### الحديث الخامس عشر : (ص ٤٢)

« عن حشرج بن زياد رحمه الله عن جدته أم أيمن أنها خرجت مع رسول الله ﷺ . . . الحديث . أخرجه أبو داود » .  
قلت : حشرج هذا لا يعرف كما قال الذهبي فالسند ضعيف .

### الحديث السادس عشر : (ص ٤٣)

« عن عبد الخبير بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه عن جده قال :  
جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ يقال لها أم خلاد وهي منتقبة . . . فقال  
لها رسول الله ﷺ ابنك له أجر شهيدين ، قالت : ولم ؟ قال لأنه قتله  
أهل الكتاب » . أخرجه أبو داود » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، علقه من عبد الخبير هذا والراوي عنه فرج  
بن فضالة ، وقد ضعف حديثهما هذا لإمام الأئمة البخاري فقال :  
« عبد الخبير ، روى عنه فرج بن فضالة ، حديثه ليس بالقائم ، فرج  
عنده منا كبير » .

وراجع إن شئت الزيادة « مختصر السنن » للحافظ المنذري ( ٣٥٩/٣ )  
و « حجاب المرأة المسلحة » ( ص ٣٢ ) الطبعة الأولى من تأليفنا .

### الحديث السابع عشر : (ص ٢٨)

« عن سعيد بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ما يجل والد  
ولداً من نجل أفضل من أدب حسن » . أخرجه الترمذي » .  
قلت : فيه مع ضعفه خطيئتان :

---

(١) الأصل « عبد الجبير » ١

الأولى : حذفه لكلام الترمذي الدال على ضعفه إفتقد قال عقبه :  
« حديث غريب ، لانعرفه إلا من حديث عمار بن أبي عامر الخزاز  
وأيوب بن موسى هو ابن عمرو بن سعيد بن العاصي ، وهذا عندي  
حديث مرسل » .

فقوله : « غريب » يعني أنه ضعيف كما سبق التنبيه عليه في الحديث  
الأول ، وتأيد ذلك هنا بقوله في هذا « حديث مرسل » ، فإن المرسل  
من أقسام الحديث الضعيف عند المحدثين .

الأخرى : أنه جعله من مسند سعيد بن العاص الصحابي ، ولا دخل له  
فيه وإنما هو من مسند ابنه عمرو ، وهو جد أيوب كما يدل عليه كلام الترمذي  
السابق وهو تابعي ، ولذلك أعله بالارسال ، وكذلك أعله الذهبي ، وزاد  
فيه علة أخرى وهي أن الخزاز هذا واه ، وله عندي علة ثالثة وهي  
جهالة موسى بن عمرو والد أيوب ، وليس هذا مجال تفصيل ذلك ، وعمله  
في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم ١١٢١ .

### الحديث الثامن عشر ص ( ٥١ )

« عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ أعلنوا هذا  
النكاح ، واجعلوه في المساجد ، واضربوا عليه بالدفوف . أخرجه  
الترمذي » .

قلت إسناده ضعيف فيه عيسى بن ميمون الأنصاري ضعفه الترمذي  
نفسه في هذا الحديث ، وكذلك البيهقي ، وقد تفرد بقوله : « واجعلوه  
في المساجد » ، فهو منكر ، لتفرد الضعيف به ، زد على ذلك أنه  
منكر من حيث المعنى ، فإن معناه في سياق الحديث أن الضرب بالدفوف  
جائز في المسجد للإعلان ، وذلك بما لا يجوز ، دون خلاف أعلمه ، فكان

في استطاعة المصنف أن يتحاشى هذا الحديث لضعفه وإسماه مالا يجوز  
شرعاً إلى أحاديث أخرى ثابتة في الباب الذي ترجم له بـ « الدف والغناء »  
في حفلات الزفاف ، وقد أوردت طائفة منها في كتابي « آداب الزفاف »  
( ص ١٠١ - ١٠٥ ) ، فليراجعها من شاء .

### الحديث التاسع عشر ( ص ٥٢ )

« عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ليس  
لابن آدم حق في سوى هذه الخصال : بيت يسكنه ، وثوب يوارى عورته ،  
وجلف الخبز والماء . أخرجه الترمذي . »

قلت : هذا حديث ضعيف السند منكر المتن ، تفرد برفعه حريث  
ابن السائب ، وهو مختلف فيه رواه عن الحسن عن حمران عن عثمان به  
وخالفه الثقة ، فقال أحمد في حريث هذا :

« روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان يعني هذا ،  
وذكر أن قتادة خالفه فقال عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل  
الكتاب . قال أحمد : ثنا روح ثنا سعيد يعني عن قتادة به . »

قلت : فعاد الحديث إلى أنه من الامراتيليات ، التي تشبه الرقائق  
من الصوفيات ، وابن هو من قول الله تبارك وتعالى في بعض الحكايات  
من الآيات : ( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من  
الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، خالصة يوم القيامة ) فقد  
تفضل ربنا تبارك وتعالى على عباده المؤمنين ، فجعل من الحق لهم أن  
يلبسوا ويتزينوا بما شاؤوا من أنواع الألبسة والزينة بما أباح لهم ، كما  
جعل من الحق لهم أن يتمتعوا بما شاؤوا من الطيبات من الرزق ولم يضيق  
عليهم في شيء من ذلك البتة ، على خلاف هذا الحديث الامراتيلي وإن  
سيرة الرسول ﷺ العملية الثابتة عنه لتناقضه أشد المناقضة ، بل إنها

لتنشبت بطلانه ، فقد كان ﷺ يأكل طيباً ، ويشرب طيباً ، ويلبس من الثياب الحسنة ما تيسرت له ، كيف لا وهو القائل بمثل هذه المناسبة « إن الله جميل يحب الجمال » . رواه مسلم في « صحيحه » .

### الحديث العشرون ( ص ٥٣ - ٥٤ )

« عن عبد الله بن حسان العنبري قال : حدثتني <sup>(١)</sup> جدائي صفية ودحية ابنتا عليبة ، وكانتا ربييتي قيلة بنت مخزومة ، وكانت جددة أبيهما أنها أخبرتهما قالت : قدمنا على رسول الله ﷺ .... ( الحديث وفيه ) : المسلم أخو المسلم يسمعها الماء والشجر ، ويتعاونان على الفتن . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده فيه جهالة ، والترمذي مع قساره لم يحسنه فقد قال عقبه ( ١٣٣/٢ ) .

« لانعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان » .  
قلت : لم يوثقه أحد ، حتى ابن حبان ! فهو مجهول الحال ، وقد ضعفه الحافظ بقوله : « مقبول » !

واعلم أن في الباب ما يغني عن هذا الحديث مثل قوله ﷺ :  
« المسلمون شركاء في ثلاثة : في الكلاء ، والماء ، والنار » .  
وقد أورده المصنف عقب هذا بحديث .

( فائدة ) : هذا هو لفظ الحديث : ( المسلمون ) ، وقد اشتهر اليوم ، وتداوله الكتاب والمخاضرون وغيرهم بلفظ ( الناس ... ) وهو حاذ لا يصح ، كما بينته في ( إرواء الغليل ) رقم الحديث ( ١٥٥٠ ) .

### الحديث الواحد والعشرون ( ص ٥٤ )

« عن أبيض بن حمال » أنه وفد إلى رسول الله ﷺ فاستقطمه للمح

الذي في مأرب . فقطعه له ، فلما أن ولي ، قال رجل من المجلس :  
أتدري ما قطعت له يا رسول الله ؟ إنما قطعت له الماء المدّ ، فانزع منه ،  
قال : وسألته عما يحمي من الأراك ؟ قال : سالم تله أخفاف الإبل .  
أخرجه أبو داود والترمذي .

قلت : وضعفه الترمذي نفسه بقوله « حديث غريب » !

قلت : وفيه علتان :

الأولى : سمى بن قيس ، وهو مجهول .

والأخرى : محمد بن يحيى بن قيس المأربي ، وهو لين الحديث كما قال  
الحافظ في « التقريب » وأورده الذهبي في « الميزان » وساق له حديثاً  
من رواية خطاب بن عمر الصفار عنه ، وقال :

« هذا باطل ، فما أدري من افتراه ؟ خطاب أو شيخه » .

قلت : فهو إذن في موضع التهمة !

#### الحديث الثاني والعشرون ( ص ٥٦ )

« عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الجهاد  
واجب مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ... » الحديث أخرجه أبو داود .

قلت : وإسناده ضعيف ، فيه مكحول عن أبي هريرة ، ولم يسمع  
منه وعن مكحول العلاء بن الحارث وقد اختلط كما قال الحافظ في  
« التقريب » .

#### الحديث الثالث والعشرون ( ص ٦٠ )

« عن أبي الميخ عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ



« اعتصموا بتردادوا حلفاً ، وقال علي : العائم تيجان العرب » أخرجه أبو داود .

قلت : هذا الغزو لأبي داود باطل ، وهو دليل من أدلة كثيرة سبقت الإشارة إليها - على أن المصنف لم يجمع أحاديث كتابه من الكتب السنة مباشرة ، وإلا لما وقع في مثل هذا الغزو الفاحش ، والحديث ليس له ذكر في شيء من أمهات كتب الحديث المطبوعة أصلاً ، وإنما أخرجه أبو عبد الله الضبي في « المجلس الحادي والستون » من « الأمالي » ( ق ٢/٢ ) باللفظ الذي في الكتاب ، وأخرجه ابن عدي في « الكامل » ( ق ٣٣٣/٢ ) دون ذكر علي فيه ، فصار الشطر الثاني بذلك مرفوعاً أيضاً .

وإسناده ضعيف جداً مداره على عبيد الله بن أبي حميد ، قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » : « متروك الحديث » . وقال البخاري فيه : « يروي عن أبي المليح عجائب » ١  
قلت : أفليس هذا منها ؟

الحديث الرابع والعشرون ( ص ٦٣ )

« عن أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه إن الله عز وجل يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانته خرجت من بينهما . أخرجه أبو داود . »

قلت : إسناده ضعيف ، وفيه علتان :  
الأولى : جباله أبي حيان التميمي أحد رواة . قال الذهبي :  
« لا يكاد يعرف ، وللحديث علة » .  
قلت : وهي :

الأخرى : وهي الاختلاف على أبي حيان في وصلة وإرساله ، ورجع  
الدار فطني إرساله ، وبيانه في « إرواء الغليل » ( ١٤٦١ ) .

### الحديث الخامس والعشرون ( ص ٦٤ )

« عن حذيفة وابن مسعود رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله ﷺ :  
لا يَكُنْ أَحَدُكُمْ أَمْعَةً ، يَقُولُ : أَفَا مَعَ النَّاسِ ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ أَحْسَنَتْ ،  
وَإِنْ أَسَاءُوا أَسَاءَتْ ، وَلَكِنْ وَطَنُوا أَنْفُسَكُمْ ، إِنْ أَحْسَنَ النَّاسُ  
أَنْ تَحْسِنُوا ، وَإِنْ أَسَاءُوا أَلَا تَظْلَمُوا » أخرجه الترمذي .  
قلت : عليه ثلاثة مأخذ :

الأول : أنه ليس عند الترمذي إلا من حديث حذيفة وحده ؛  
الثاني : أنه ليس عنده باللفظ المذكور ، وإنما هو يلفظ : « لا تكونوا  
إمعة ، تقولون : ان أحسن الناس أحسنا ، وان ظلموا ظلمنا ، ولكن  
وظفوا أنفسكم ... » الخ .

الثالث : أنه ضعيف الإسناد ، وقول الترمذي : « حديث حسن  
غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه » ، من تساهله الذي سبق أن تحدثنا عنه .  
وفيه علتان :

الأولى : الوليد بن عبد الله بن جيسع ، يختلف فيه ، وقد أورده  
الذهبي في « الضعفاء » وقال الحافظ في « التقریب » :  
« صدوق بهم » .

والأخرى : أبو هشام محمد بن يزيد ، قال الحافظ :  
« ليس بالقوي ، وقد قال البخاري : رأيتهم مجمعين على ضعفه » .  
وأورده الذهبي في « الضعفاء » .  
وهو معروف عن ابن مسعود موقوفاً عليه مختصراً بلفظ :

« أغد عالماً أو متعلماً ، ولا تغد أمة بين ذلك » .  
أخرجه ابن عبد البر في « جامع العلم » ( ١١٢ / ٢ ) بسند حسن عنه .

#### الحديث السادس والعشرون ( ص ٦٤ )

عن رافع بن مكبث رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : حسن الملكة فناء ، وسوء الخلق شؤم . أخرجه أبو داود .  
قلت : إسناده ضعيف ، فيه عثمان بن زفر وهو مجهول ، وقد اضطرب في إسناده ، ولا مجال لبيان الآن ومحل « الأحاديث الضعيفة والموضوعة » رقم ( ) .

#### الحديث السابع والعشرون ( ص ٦٧ )

« عن أبي أمامة الشيباني ( كذا الأصل ١ ) (١) - واسمه محمد ( كذا الأصل ١ ) ، شامي ، قال : سألت أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : قلت : يا أبا ثعلبة كيف تقول في هذه الآية ( ١٠٥ : ٥ ) ( عليكم أنفسكم ) قال : أما والله سألت عنها خيراً ، سألت عنها رسول الله ﷺ ، فقال : اتشربوا بالمعروف وانتهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيتم شحاً مطاعاً ، وهوى متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه . فطيلك بنفسك ، ودع عنك العوام ، فإن من ورائكم إماماً الصبر فيه من مثل القبض على جمر ، للعامل فيه أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم » أخرجه أبو داود والترمذي .  
قلت : وقال الترمذي : « حديث حسن غريب » . وأقول : إسناده ضعيف ، فإنه من رواية عتبة بن أبي حكيم حدثنا مرو بن جارية اللخمي عن أبي أمية الشعباني به .

(١) والصواب في الموضعين « أبو أمية الشعباني واسمه ( 'محمّد' ) » . ضم الياء وكسر الميم

وهذا سند مسلسل بالعلل .

الأولى : أبو أمية الشعباني ، لم يوثقه أحد غير ابن حبان وهو متساهل في التوثيق ، ولذلك لم يوثقه الحافظ ، وإنما قال : مقبول ، يعني لين الحديث عند التفرد ، كما هو الحال في هذا الحديث .

الثانية : عمرو بن جارية ، والقول فيه مثل ماقلنا في شيخه .

الثالثة : عتبة بن أبي حكيم ، ضعيف لسوء حفظه ، وقال الحافظ في « التقريب » : « صدوق بخطيء كثيراً » .

قلت : وقد ذكر الترمذي عن ابن المبارك أنه حدثه بهذا الحديث غير عتبة بن أبي حكيم ، ولكنه لم يسمه ، حتى ننظر فيه هل يستشهد به أم لا .

الحديث الثامن والعشرون ( ص ٧٠ )

« عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعلمهم من الدعاء بعد التشهد : « آلف اللهم على الخير قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ... » الخ الدعاء أخرجه أبو داود .  
قلت فيه مؤخذان :

الأولى : أنه ليس عند أبي داود هذا اللفظ ، ولا فيه النصريح بأن الدعاء بعد التشهد ، وبيانه :

أخرجه أبو داود في « باب التشهد » من طريق شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال :

« كنا لاندري ما نقول إذا جلسنا في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ قد علم فذكر نحوه » .

قلت : « يعني نحو حديث آخر قبله من طريق أخرى عن ابن مسعود فيه صيغة التشهد المعروف به . ثم قال شريك : وحدثنا جامع يعني ابن شداد عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، قال وكان يعلمنا كلمات ولم يكن يعلمناهن كما يعلمنا التشهد « اللهم ألف بين قلوبنا ، وأصلح ذات بيننا ... الخ . »

والأخرى : أن إسناده ضعيف ، من أجل شريك هذا وهو ابن عبد الله النخعي ، قال الحافظ : « صدوق ، بخطيء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » .

#### الحديث التاسع والعشرون ( ص ٦ )

عن جميع بن بن عمير التيمي رحمه الله قال دخلت مع عمتي علي عائشة ، فسألت : أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : فاطمة ، قيل : من الرجال ؟ فقالت : زوجها ، لقد كانت صواماً قواماً . أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف قال الترمذي في « المناقب » : حدثنا حسين ابن يزيد الكوفي : حدثنا عبد السلام بن حرب عن أبي الجعاف عن جميع ابن عمير به .

قلت : وله علتان :

الأولى : إن جميع هذا قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق بخطيء ويتشيع » .

وأورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :

« تابعي مشهور ، أتهم بالكذب » .

قلت : فثله لا يمنح به ولا كرامة ، لاسيما وهو شيعي يروي في فضل علي رضي الله عنه .

والأخرى : حسين بن يزيد الكوفي ، قال الحافظ :  
« لبن الحديث » .

وأخرجه الترمذي أيضاً من طريق جعفر الأحمر عن عبد الله بن عطاء عن ابن بريده عن أبيه قال : كان أحب النساء إلى رسول الله ﷺ فاطمة ، ومن الرجال علي .

وهذا ضعيف الاسناد أيضاً ، وعلمته من عبد الله بن عطاء ، فإنه مع كونه كان يخطئه ، فإنه كان يدلس ، كما في « التقريب » وقد عنفنه .

وجعفر الأحمر هو ابن زياد ، وهو كوفي صدوق يتشيع !  
وأما أرى أن الحديث عن عائشة باطل ، وعن غيرها منكر ، لخالفته ما ثبت عن جماعة من الصحابة منهم السيدة عائشة نفسها رضي الله عنها ، فروى أحمد ( ٢٤١/٦ ) عن عبد الله بن شقيق قال : قلت لعائشة : أي الناس كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : عائشة ، قلت : فمن الرجال ؟ قالت : أبوها .  
قلت : وإسناده صحيح .

وقد سئل النبي ﷺ ذاته هذا السؤال ، فأجاب بنفس جواب عائشة بما يدل على أنها لم تقل ذلك بالرأي ، وإنما توقيفا .

وهو في الصحيحين من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه . وله شاهد من حديث أنس عند ابن ماجه ( ١٠١ ) بإسناد صحيح على شرط الشيخين .

فدل ذلك كله على بطلان حديث الترمذي ، إذ كيف يعقل أن تحجب

السيدة عائشة يجواب تخالف به جوابها الثابت عنها ، وتختلف جواب  
رسول الله ﷺ نفسه ؟

وبعد كتابة ماتقدم رأيت الذهبي يقول في « تلخيص المستدرک »  
( ١٥٤/٣ ) متعقباً على الحاكم تصحيحه للحديث :  
« قلت : جميع متهم ، ولم تقل عائشة هذا أصلاً ! »

الحديث الثلاثون ( ص ٨ ) :

عن بريدة رحمه الله قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
« إن من البيان سحراً ، وإن من العلم جهلاً ، ومن الشعر حكماً ،  
وإن من القول عيلاً » أخرجه أبو داود .  
قلت : اسناده ضعيف لأنه يرويه من طريق أبي جعفر النعماني  
عبد الله بن ثابت قال : حدثني صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه  
عن جده .  
وفيه علتان :

الأولى : صخر هذا لين الحديث كما في « التقريب » .  
والأخرى : عبد الله بن ثابت قال الحافظ :  
« مجهول » .

وإنما يقبض من الحديث الجملة الأولى والثالثة ، أخرجهما أبو داود وغيره  
عن ابن عباس بسند حسن ، وعند البخاري الأولى منهما من حديث ابن عمر ،  
والأخرى من حديث أبي .

الحديث الواحد والثلاثون ( ص ٣٥ )

« عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله  
إن فريشاً جلسوا يتذاكرون أحسابهم بينهم ، فعملوا مثل ذلك كمثل نخلة

في كدوة من الأرض ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله خلق الخلق فجعلني من خير فرقهم ، وخير الفريقين ، ثم خير القبائل ، فجعلني في خير قبيلة ، ثم نخير ( الأصل : خير ) البيوت فجعلني من خير بيوتهم ، فأنا خيرهم نفساً وخيرهم بيتاً . أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف ، فيه يزيد بن أبي زياد وهو الهاشمي مولاهم الكوفي قال الحافظ :

« ضعيف كبر فتغير ، صار يتلقن » .

والمصنف ترجم له بقوله : « العرب خيرة الله من خلقه » ! فكان الصواب إيراد حديث مسلم عن واثلة بن الأسقع فإنه بغني عنه في الباب ولفظه : « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم » .

على أن الترجمة المذكورة لا تخلو من نظر يأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله .

#### الحديث الثاني والثلاثون ( ص ٦٠ )

« عن إسماعيل بن عبد الله بن الحارث رضي الله عنه قال : « إن رسول الله ﷺ اشترى حلة ببضعة وعشرين قلوفاً فأهداها إلى ذي يزن » . أخرجه أبو داود » .

قلت : إسناده ضعيف ، أخرجه في « اللباس » من طريق علي بن زيد عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث أن رسول الله ﷺ ... الحديث . ومنه يتبين أن إسناده انقلب على المصنف فقال : « إسماعيل » بدل « إسحاق » !

وإسحاق هذا هو تابعي كما في « التقريب » فالحديث مرسل ، وترضي المصنف عنه يشمر بأنه صحابي ، وذلك يوم بأن الحديث موصول !! وللحديث علة أخرى وهي ضعف علي بن زيد وهو ابن جعدان ،

قال الحافظ :

« ضعيف » .



وعند أبي داود حديث آخر عن أنس : « أن ملك ذي وزن أهدى  
إلى رسول الله ﷺ ، حلة أخذ بثلاثة وثلاثين بعيرا ، أو ثلاث وثلاثين  
ثاقة ، فقبلها » .  
وإسناده ضعيف أيضا .

#### الحديث الثالث والثلاثون (ص ٦٣)

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :  
« خصلتان لا يجتمعان في مؤمن : البخل وسوء الخلق » أخرجه الترمذي .  
قلت : الترمذي مع تساهله لم يحسنه ، بل ضعفه بقوله :  
« حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صدقة بن موسى » .  
قال المناوي في « فيض القدير » :

« قال الذهبي : وصدقة ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره . وقال المنذري :  
ضعيف » . وقال الحافظ :  
« صدوق له أوهام » .

#### الحديث الرابع والثلاثون (ص ٦٩)

« عن ثوبان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : من قال : حين يسمي  
رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً ، كان حقاً على الله أن يرضيه »  
أخرجه الترمذي .

قلت : إسناده ضعيف فيه سعيد بن المرزبان قال الحافظ :  
« ضعيف ، مدلس » .

قلت : وقد غنمته ! وقد تكلمت على الحديث في تعليقي على « الكلم  
الطيب » (ص ٣٣ - ٣٤ طبع المكتب الإسلامي) .

#### الحديث الخامس والثلاثون (ص ٦٩)

« عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : كان من  
دعاء داود يقول : اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك ، والعمل  
ن (٣)

الذي ييلفني حبك ، اللهم اجعل لي حبا أحب إلي من نفسي ومالي وأهلي  
ومن الماء البارد . قال : وكان رسول الله ﷺ إذا ذكر داود يحدث  
عنه قال ( الأصل : ويقول ! ) كان أعبد البشر . أخرجه الترمذي .  
قلت : إسناده ضعيف فيه عبد الله بن ربيعة الدمشقي ، قال الحافظ :  
« مجهول » .

٣ - ما عزاه البخاري مطلقاً وهو عنده معلق :

### الحديث الأول :

« عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « أمرني رسول الله ﷺ  
فعلت له كتاب اليهود ، وفي رواية السريانية وقال إني والله ما آمن  
يهود على كتابي ، فما مر لي نصف شهر حتى تعلمته ، وحذقته ، فكنت  
أكتب له إليهم ، وأقرأ له كتبهم » . أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي .  
قلت : هو عند البخاري معلق غير موصول ، فقال في « كتاب الأحكام » :  
وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت به نحوه . قال الحافظ  
ابن حجر في شرحه ( ١٣ / ١٦١ ) :

« وهذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري إلا معلقة ،  
وقد وصله مطولاً في « كتاب التاريخ » ... وأخرجه أبو داود والترمذي ،  
وقال : حديث حسن صحيح ... وأخرجه أحمد وإسحاق في « مسندهما » ... »

### الحديث الثاني ( ص ١٥ ) :

« عن الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :  
« لي الواحد يحمل عرضه وعقوبته » أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي .  
قلت : أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التريض فقال في « الاستقراض » :  
« وبذكر عن النبي ﷺ .. » فذكره . وقال الحافظ في « شرحه » ( ٥ / ٤٦ ) .  
« وصله أحمد وإسحاق في « مسندهما » وأبو داود والنسائي ... و...  
وإسناده حسن » .

وقد بينت وجه حسنه في « إرواء الغليل » ( ١٤٢٤ ) .

### الحديث الثالث (ص ١٧) :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهر كله وإن صامه » . أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي » .

قلت علقه البخاري بصيغة التمريض فقال : « ويذكر عن أبي هريرة رفعه . . . » فذكره . وقد وصله أصحاب السنن وغيرهم من طريق حبيب ابن أبي ثابت حدثنا أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة .

وهذا سند ضعيف ، والترمذي مع تسامحه لم يحسنه ، وفيه ثلاث علل : الاضطراب ، والجهل بحال أبي المطوس ، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة . راجع تفصيل ذلك في « الفتح » ( ١٣٩/٤ ) ، ولذلك ضعف الحديث جماعة من الأئمة منهم البغوي والقرطبي والذهبي والدميري . راجع « فيض القدير » المناوي .

هذا ، وإن من غرائب المصنف ، أنه في الوقت الذي أطلق عزو الأحاديث المقدمة الى البخاري ، وأومر الطلاب بصحتها كلها ، وفيها ما هو ضعيف ، كما بينا - فإنه عكس ذلك في بعض الأحاديث فعزاها إليه معلقة وهي عنده موصولة ! فأومر من كان على علم بالفرق بين القسمين على ما سبق بيانه - أنه ضعيف ! وهو عند البخاري صحيح موصول ! فقال المؤلف ( ص ٨ ) :

« عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله . أخرجه البخاري تعليقا » .

فقال البخاري في « الطب » من « صحيحه » ( ٦١/٤ - طبع أوروبا ) : حدثني سيدان بن مضارب أبو محمد الباهلي حدثنا أبو معشر يوسف بن

يزيد البراء حدثني عبيد الله بن الأحنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن  
ابن عباس به . وفيه قصة .

نعم قد علقه البخاري في موضعين منه ، الأول في « الاجارة » والآخر  
في « الطب » أيضاً ، في الباب الذي قبل باب هذا الموصول . وهذا من  
الأدلة الكثيرة على أن المصنف لم ينقل أحاديث كتابه كلها من الكتب الستة  
مباشرة ، وإلا لكان رأي هذا الحديث موصولاً عند البخاري وهو عنده  
بعد المعلق بسطوراً !

وقد وصل الحديث أيضاً الدارقطني وصححه والبيهقي ، وقد خرجته  
في « الإرواء » ( ١٤٨٩ ) .

٣ - عزوه الحديث لبعض « السنن » وهو في « الصحيحين » أو أحدهما  
وإليك الأمانة :

### الحديث الأول :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ما اجتمع قوم  
في بيت من بيوت الله تبارك وتعالى يتلون كتاب الله عز وجل ،  
ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحققهم  
الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده » . أخرجه أبو داود .  
قلت : هو في « صحيح مسلم » في « كتاب الذكر » ( ٧١/٨ )  
بالحرف الواحد !

### الحديث الثاني ( ص ١٨ ) :

« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوماً :  
« أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكر أحدكم

أخاه بما يكره ، فقال رجل : أرايت إن كان في أخي ما أقول ؟ قال  
إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته «  
أخرجه أبو داود والترمذي ،

قلت : هو في « صحيح مسلم » في « البر والصلة والآداب »  
( ٢١/٧ ) من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي  
هريرة به . ورواه مالك في « الموطأ » ( ١٠ / ٩٨٧/٢ ) - تحقيق محمد  
فؤاد عبد الباقي ( عن المطلب بن عبد الله بن خطب الخزومي مرسل .  
وهذه المناسبة لابد من التنبيه على خطيئة فاحشة ، وقعت للمحقق  
المذكور في تخريجه لأثر ذكره الإمام مالك في الباب الذي قبل باب هذا  
الحديث ، فقد جاء فيه : « مالك أنه بلغه أن عيسى ابن مريم كان يقول  
لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتكسوا قلوبكم فإن القلب القاسي بعيد من  
الله .... » الخ ، فجاء تحته في التخريج المشار إليه مانعه :

« مرسل . وقد وصله العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن  
أبي هريرة . أخرجه مسلم في : ٤٥ - كتاب البر والصلة والآداب ،  
٢٠ - باب تحريم الغيبة ، حديث ٧٠ . »

ولما رجعت إلى الحديث الذي أشار إليه والباب ، تبين أنه يعني  
حديث أبي هريرة هذا في الغيبة ، وليس له أية صلة بقول عيسى عليه السلام  
الذي ذكره مالك رحمه الله بلاغا .

فكيف وقعت هذه الخطيئة ؟ يبدو - والله أعلم - أن المحقق محمد فؤاد  
عبد الباقي رحمه الله كان ربط ورقة هذا التخريج بحديث المطلب الذي  
رواه مالك عنه مرسلًا كما ذكرنا ، لطبع تحته ، فأخطأ الطابع فطبعه  
تحت قول عيسى عليه السلام ، ثم انطلى ذلك علي المصحح ، ولا استبعد

أن يكون هو المحقق نفسه ، لأنه ليس من العلماء بالحديث ولا حفظ  
عنده فيه ولا غناية له به . وإنما هو مقرر فقط ، وليس كل من قال  
« أخرج فلان » أو « روى فلان » صار من أهل الحديث !  
وأما السبب في اكتشاف هذه الخطيئة ، فله قصة مضحكة مبكية ،  
يحسن ذكرها لما فيها من عبرة .

منذ بضع سنين جاني أحد الخطباء في بعض مساجد دمشق ومن  
الوعاظ المتجولين ، فذكر لي أنه ألف كتاباً ، أورد فيه أحاديث انتقاها  
من كتب السنة ، وأنه طلب من بعض الأغنياء المحسنين أن يساعده على  
طبع الكتاب ، قال : فقال له ذلك المحسن : إذا كان الأستاذ فاضل الدين  
الألباني يوافق على طبعه فأنا أساعدك على ذلك . ثم طلب موافقتي ، فأبيت  
حتى أطلع على الكتاب ، فأرسله إلي . فلما تصفحته ، وجدت فيه أشياء  
عجيبة مستنكرة ، من ذلك أنه عزى قول عيسى هذا عليه السلام الذي  
رواه مالك بلاغاً إلى صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً إلى النبي  
ﷺ قال : قال عيسى ..... !!

فلما رأيت هذا عجبت منه أشد العجب لتبقي بأن مثل هذا  
الحديث لا أصل له في « صحيح مسلم » ، ولا في غيره من الكتب الستة  
الاهم إلا الجملة الأولى منه ، فهي عند الترمذي من حديث ابن عمر  
بسند ضعيف كما بينته في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » رقم ( ٩٢٤ ) أو  
ما بعده .

فاتصلت به هاتفياً ، وذكرت له رأيي في الكتاب ، وما فيه من  
مآخذ وأخطاء ، أشدها هذا العزو ، ثم قلت له : فمن أين لك هذا ،  
فسكت برهة ، ثم قال : اصبر قليلاً حتى آتي بالكتاب ، ثم هتف إلي

قائلاً - وباهول ماقال : إن الإمام مالك هو الذي عزي الحديث لمسلم في كتاب البر والصلة ... الخ !! فقلت : ماهذا أيا الشيخ ! ألا تعلم أن بين مسلم ومالك مفاوز ، وأن مسلماً متأخر عن مالك ، فإن من شيوخ مسلم الإمام أحمد ، ومن شيوخ هذا الإمام الشافعي ومن شيوخ الشافعي مالك فكيف يعزو مالك الحديث إلى مسلم ، وهو قد مات قبله بسنين ، ثم سكت متحيراً ، وتكلم بكلمات . فهبت منها أن مالكا قال ذلك في كتابه « الموطأ » ! فقلت هذا مستحيل ، وسأدرس الموضوع . وأبين لك الحقيقة إن شاء الله تعالى .

فعدت إلى المكتبة الظاهرية ، وراجعت « الموطأ » بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، فكان ذلك هو السبب لاكتشاف تلك الخطيئة الفاحشة التي أنبتت أفحش منها ، بسبب جهل الناس بالحديث وقلة عنايتهم به حتى في المدارس الشرعية والكتبات . والله المستعان .

### الحديث الثالث ( ص ٣١ ) :

« عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا نواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار . . . . . أخرجه النسائي » .

قلت : قد أخرجه الشيخان من حديث أبي بكرة رضي الله عنه ، فكان الواجب أن يعزوه إليهما ، ويذكره بلفظها وهو قريب من هذا لاسيما وهو عند النسائي في « تحريم الدم » من طرق عن الحسن عن أبي موسى ، والحسن هو البصري وهو مدلس عن الصحابة ، وقد عنعنه في

جميع الطرق عنه ، بل قال البزار وقد ذكر جماعة من الصحابة روى عنهم الحسن ولم يسمع منهم :

« وروى عن أبي موسى الأشعري ، وأبو موسى إنهما كان بالبصرة أيام مصر ، فلا أحسبه سمع منه » .

وأما الشيوخان : فقد أخرجاه من طرق عن الحسن أيضاً عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة .

وتابعه ربيعة بن حراش عن أبي بكرة . عند مسلم والنسائي .  
فتأمل كيف آثر المصنف الطريق القريبة المعالاة ، وأعرض عن الطريق الصحيحة السليمة من العلة ، مع المتابعة ، وإخراج الشيوخ لها !!

#### الحديث الرابع : ( ص ٣٢ )

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ :  
« لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . أخرجه أبو داود والنسائي .

قلت : هذا عند البخاري ومسلم من حديث جرير بن عبد الله البجلي ومن حديث ابن عمر أيضاً ، ومن الغريب أن المصنف أورده بعد هذا في خطبة الوداع معزواً إليهما ! وأخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن عباس وأبي بكرة التقي .

#### الحديث الخامس : ( ص ٦٨ )

« لا تقوم الساعة حتى تمود أرض العرب مروجاً وأنهاراً ، وحتى يسير الراكب بين العراق ومكة لا يخاف إلا ضلال الطريق ، وحتى يكثر الهرج ، قالوا : وما الهرج يا رسول الله ؟ قال : القتل القتل » . أخرجه أحمد في « المسند » والحاكم في « المستدرک » .



قلت : كذا وقع في الأصل ، لم يذكر صحابي الحديث ، وهو أبو هريرة رضي الله عنه . ولفظ الحديث لأحمد ( ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ) ، وليس للحاكم منه إلا الجملة الأولى ، وقال ( ٤٧٧/٤ ) « صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه » . ووافقه الذهبي .

ولقد روى الحاكم ثم الذهبي في استدراكه على مسلم ، وروى المصنف أشد ، فإنه إذا استجاز عزو الحديث كله للحاكم أيضاً ، وليس له منه إلا ما ذكرنا ، فكان يلزم أن يعزوه لمسلم أيضاً ، بل هو بذلك أولى على طريقته ! فقد أخرج مسلم الشطر الأول منه في « الزكاة » ( ٨٤/٣ ) ولفظه :

« لاتقوم الساعة حتى يكثر المال ويفيض ، حتى يخرج الرجل يزكاة ماله فلا يجد أحداً يقبلها ، وحتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً » . وأخرج الشطر الأخير منه في « القتن » ( ١٧٠/٨ - ١٧١ ) . « لاتقوم الساعة حتى يكثر الهرج ، قالوا ... »

والحديثان عند مسلم من نفس الطريق الذي عند أحمد والحاكم ، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

والحديث الأول عند مسلم هكذا : « حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل به . وبهذا السند عينه أخرج الحديث الثاني ، وجمعها الإمام أحمد في سياق واحد بسند مسلم المذكور وجعل الثاني تمام الأول ، فقال ( ١٧٧/٢ ) : « ثنا قتيبة بن سعيد ... » فذكره .

إذا عرفت ما تقدم فالصواب في تخريج الحديث أن يقال مأمثاله : أخرجه الإمام أحمد بتمامه ، ومسلم دون الجملة الوسطى ، واستدرك عليه الحاكم الجملة الأولى فوم !

## الحديث السادس : ( ص ١١ )

« عن قيس بن عباد رضي الله عنه قال :

انطلقت أنا والأشتر إلى علي بن أبي طالب فقلنا له : هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهد به إلى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في هذا ، فأخرج كتاباً من قراب سيفه فإذا فيه . . . . » أخرجه أبو داود والنسائي .

قلت : هذا الحديث في « الصحيحين » وغيرهما من طرق عن علي رضي الله عنه بالفاظ مختلفة ، وفوائد جمّة ، يزيد بعضها على بعض ، والمصنف ترجم له بقوله « تدوين الحديث في العصر النبوي » ، وهذا التدرج منه الدال على هذا المعنى مخرج في « صحيح مسلم » من طريقين :  
الأول : عن أبي الطفيل قال : « سئل علي : أخصم رسول الله ﷺ بشيء ؟ فقال : ما أخصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا ، فأخرج صحيفة مكتوب فيها : لعن الله من ذبح لعن الله ، لعن الله . . . . » .  
أخرجه في « الأضاحي » .

الأخرى : عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال :

« خطبنا علي بن أبي طالب فقال : من زعم أن عنده شيئاً نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ( قال : وصحيفة معلقة في قراب سيفه ) فقد كذب فيها أئمان الأبل ، وأشياء من الجراحات ، وفيها قال النبي ﷺ : المدينة حرم ما بين غيري إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثاً . . الحديث

أخرجه في «العتق» وهو عند البخاري أيضاً في «الفرائض» لكن ليس فيه ذكر القرباب إلا أن موضع الشاهد منه موجود عنده أيضاً .

#### الحديث السابع : ( ص ٦٤ )

« عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة . . . ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة . . . ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الرياح . . . ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة . . . ومثل جليس الصالح كمثل صاحب المسك . . . ومثل جليس الفاجر كمثل صاحب الكبر . . . »

أخرجه أبو داود «

قلت : هذا في «الصحيحين» من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مفرداً ، فالأمثلة الأربعة المتعلقة بقراءة القرآن ، في حديث عند البخاري في «الأطعمة» و «فضائل القرآن» و «التوحيد» ، وعند مسلم في «المسافرين» كلاهما من طريق قتادة قال : حدثنا أنس عن أبي موسى فكانه سقط من رواية أبي داود ذكر أبي موسى ، فانه عنده من هذا الوجه : قتاده عن أنس . وأخرجه في رواية أخرى مثل رواية الشيخين .

والمثلان الآخران في حديث آخر ، ومن طريق أخرى عن أبي موسى .

أخرجه البخاري في «البيوع» و «الدبايح» ، ومسلم في «البر والصلة» .

#### الحديث الثامن : ( ص ٦٩ )

« عن بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

من قال حين يصبح أو حين يمسي : اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت خلقتني ... دخل الجنة . أخرجه أبو داود .

قلت : هذا في « صحيح البخاري » من حديث شداد بن أوس مرفوعاً به وزاد في أول الدعاء : « سيد الاستغفار : اللهم ... » فلو آثوه المصنف لكان أصاب مرتين : الأولى لأنه أصبح ، والأخرى لأن فيه الزيادة !

٥ - عزوه الحديث إلى غير مخرجه ، وإلى من غيره أولى بالعزومه من غير السنة ، وإلى غير صحابه ، وضحه إليه زيادة من مصدر غير موثق .

فهذه أربعة مؤاخذات :

فمثال الأولى : ( ص ٢٢ ) : « عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما رأيت أحداً أشبه سمناً ودلاً وهدياً برسول الله ﷺ في قيامه وقعوده من فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، قالت : وكانت إذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها فقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان النبي ﷺ إذا دخل عليها قامت من مجلسها ، وقبلته ، وأجلسته في مجلسها ، فلما مرض النبي ﷺ دخلت فاطمة فأكبت عليه ، وقبلته ، ثم رفعت رأسها ، فبكت ثم أكبت عليه ، ثم رفعت رأسها ، فضحكت ، فقلت : إن كنت لأظن هذه من أعقل نساءنا ، فإذا هي من النساء ، فلما توفي رسول الله ﷺ قلت لها : رأيت حين أكببت على رسول الله ﷺ ، فرفعت رأسك فبكيت ، ثم أكببت عليه ، فرفعت رأسك فضحكت ، ما حملك على ذلك ؟ قالت : إني إذ ذل لم أظن أنه ميت من وجهه هذا ، فبكيت ، ثم أخبرني أني

أمرع أهله لحوقاً به ، فذاك حين ضحكت . أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي .

قلت : هذا الحديث لا يصح عزوه إلا للترمذي وحده فهو الذي أخرجه بهذا التمام في « المناقب » وقال : « حديث حسن غريب » ، وأما أبو داود فإنه أخرجه منه قصة القيام والتقبيل فقط ، وهذا ما لم يخرج به الشيخان أصلاً ، وإنما أخرجا بإسناد آخر أخره في بكاء فاطمة وضحكها عليها السلام .  
وهذا مثقال آخر حديث عزاء لآبي داود ولا أصل له عنده ثم هو ضيف جداً ، تقدم في الفصل الأول ( الحديث الثالث والعشرون )  
ومثال ثالث ، وهو قوله ( ص ٤٤ ) :

« عن عائشة رضي الله عنها أن فتاة دخلت عليها فقالت : إن أبي زوجني من ابن أخيه ليوقع خبيسته ، وأنا كارهة ، قالت اجلسي حتى يأتي رسول الله ﷺ ، فجاء رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها ، فدهاه فجعل الأمر إليها ، فقالت : يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء . أخرجه النسائي . »

قلت : الحديث عند النسائي في « كتاب النكاح » ( ٧٨/٢ ) بهذا اللفظ إلا الجملة الأخيرة منه فإنها بلفظ :

« ولكن أردت أن أعلم أن للنساء من الأمر شيء » .

وإنما أخرجه بلفظ الكتاب أحمد ( ١٣٦/٦ ) والدارقطني ( ٣٨٦ ) وكذا

ابن ماجه ( ١٨٧٤ ) ، إلا أنه جعله من حديث بريدة

وأخرجه بلفظ النسائي الدارقطني ( ٣٨٦ ) والبيهقي ( ١١٨/٧ ) وزاد

في آخره :

« أم لا ؟ »

ثم الحديث ضعيف الاسناد ، لأنه من رواية كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عائشة .

قال الدارقطني والبيهقي عقبه :

« وهذا مرسل ، ابن بريدة لم يسمع من عائشة رضي الله عنها »  
وكل الرواة عن كهمس قالوا : عن عبد الله بن بريدة عن عائشة ، سوى وكيع فقال : عن ابن بريدة عن أبيه قال : فذكره  
أخرجه ابن ماجه قال : حدثنا هناد بن السري ثنا وكيع به .  
وهذا خطأ من هناد فقد قال الامام أحمد : ثنا وكيع ثنا كهمس عن عبد الله بن بريدة عن عائشة .

وهذا هو الصواب : أن الحديث عن عائشة لموافقة هذه الرواية عن وكيع لرواية الجماعة عن كهمس .

ومثال المؤاخذه الثانية : ( ص ١٦ )

« عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من أعطى زكاة ماله مؤثجراً فله أجرها ، ومن منعها فانا آخذوها وشرط ماله ، عزيمة من عزومات ربنا ، ليس لآل محمد منها شيء . أخرجه رزين » .  
قلت : هو رزين بن معاوية أبو الحسن العبدري الاندلسي المرقطي المتوفى سنة (٥٣٥هـ) صنف « تجريد الصغاح والسنن » وهو المراد عند نسبة الحديث إليه ، وهو غير معروف اليوم ، وإنما يعزوه إليه المصنف وغيره بواسطة كتاب آخر ، مثل « جامع الأصول » لابن الأثير و « المشكاة » وغيره .  
ويبدو مما ينقل العلماء عنه أنه وقع في كتابه كثير من الأحاديث والزيادة في المتن مما لا أصل له عند أحد من أئمة الحديث فضلاً عن الكتب الستة ، من ذلك حديث صلاة الرغائب ، ومنها حديث آخر في فضل الفقيه ، بينت وضعه في تعليقي على « المشكاة » (٢٥١/٨٤/١) فراجع إن شئت .

من أجل ذلك فلا غناء ولا فائدة من عزو الحديث إلى رزين ،  
لا سيما إذا كان الحديث المنسوب إليه هو في بعض الأصول الستة ، كهذا  
الحديث ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وكذا الدارمي والحاكم وأحمد  
وغيرهم من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن حيدة .  
وإسناده حسن ، وصححه الحاكم والذهبي . وجعله من حديث معاذ بن  
جبل وهم من المصنف أو رزين .

وهذا يصلح مثالا آخر من الأمثلة الكثيرة على أن المصنف لم يجمع هذه  
الأحاديث من الكتب الستة ، بل من غيرها من التي تنقل عنها .

ومثال المؤاخذه الثالثة وهو عزو الحديث إلى غير صحابيه ، فهو قوله :  
« عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ما من أحد  
يسلم علي إلا رد الله تبارك وتعالى علي روعي حتى أورد عليه السلام .  
أخرجه أبو داود » .

قلت وهذا عند أبي داود في آخر كتاب « الحج » من حديث أبي  
هريرة ، لا من حديث أنس ! ولا أصل له عنه فيما نعلم ، وفي ثبوت  
الحديث خلاف ، والراجح عندنا أنه حسن الإسناد . والله اعلم .

ومثال المؤاخذه الرابعة قوله ( ص ٥٠ ) :

« عن بريدة رضي الله عنه قال : « خرج رسول الله ﷺ في بعض  
مغازيه فلما انصرف جاءت جويرية سوداء ، فقالت : إني كنت نذرت  
إن ردك الله سالماً أت أضرب بين يديك بالدف وأنفني ، فقال لها  
إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا ، فقالت : نذرت : وجعلت تضرب  
( زاد رزين : وقول :

طلع البدر علينا      من ثنيات الوداع  
وجب الشكر علينا      ما دعا الله داع

ثم اتفقا ( فدخل أبو بكر وهي تضرب . . . » . أخرجه الترمذي .  
قلت : وهذه الزيادة تفرد رزين بذكرها في هذا الحديث ، ولا أصل  
لها في شيء من طرق الحديث فيما نعلم ، فقد أخرجه بدونها الترمذي  
كما علمت ، وكذلك أخرجها أحمد وغيره عن بريدة بإسناد جيد ، وله  
شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده دون هذه الزيادة  
ودون ما بعدها . أخرجه أبو داود وقد ذكره المصنف بعد هذا .  
وقد عرفت شيئا من حال رزين في مثال المؤاخذه الثانية .  
نعم رويت هذه الزيادة في حديث آخر ، لا علاقة لها بهذه  
القصة بلفظ :

« لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جعل النساء والصبيان والولدان  
يقطن : طلع البدر علينا . . . » . رواه أبو الحسن الحلبي في « الفوائد »  
( ٢/٥٩ ) . إلا أن إسناده معضل لا يصح ، وفي معناه نظر ، وليس هذا  
محل بيان ذلك ، وإنما هو في سلسلة الأحاديث الضعيفة رقم ( ٥٩٠ )  
وسينشر في مجلة « التمدن الإسلامي » في بعض أعداد السنة الآتية إن  
شاء الله تعالى . فمن العجائب أن يستدل به بعض المشايخ على إباحة  
الدف في مجالس الذكر<sup>(١)</sup> مع أنه ليس فيه ذكر للدف أصلا ولا هو  
في الذكر ، وإنما هو في اللهو المباح ، هذا لو صح الحديث !  
٥ - ترجمته للحديث بما لا يدل عليه .

أولاً - قال ( ص ٧ ) : « الصحابة خيرة الله من الناس » .  
ثم ذكر حديث « خير الناس قرني » . . .  
وأقول الحديث اخص من الدعوى ، والترجمة أم ، حتى ليدخل  
فيها الأنبياء فانهم من الناس . فهل الصحابة أفضل منهم عند المصنف أم  
هو العبي والتصور في التعبير ؟ !

(١) انظر الكتاب السمي « ردود على أباطيل » ( ص ٥٥ - ٥٦ و ٧١ - ٧٢ ) .



ثانياً - قال (ص ٨) : « الأجرة على التعليم » .

ثم ذكر حديث « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .  
قلت : الصواب في الحديث أنه في أخذ الأجر على الرقية بالقرآن  
كما ذهب الى ذلك الحنفية ، لا على تلاوته ، ولا على تعليمه ،  
وذلك لأمرين :

الأول : أن النبي ﷺ قال الحديث بمناسبة الرهط الذين أخذوا  
شاة على الرقية ثم كرهوا ذلك فقال لهم عليه السلام هذا الحديث .  
ولو أن المصنف ساق الحديث كما ورد في سببه لكان أصاب .  
فاستدرك ذلك عليه فأقول :

قال ابن عباس : إن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم  
لديغ أو سليم ، فعرض لهم رجل من أهل الماء . فقال : هل فيكم من  
راق ؟ إن في الماء رجلاً لذيغاً أو سليماً ، فانطلق رجل منهم ، فقرأ  
بفاتحة الكتاب على شاه فبرأ ، فبعاء بالشاء إلى أصحابه ، فكروهوا ذلك ،  
وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرأ ، حق قدموا المدينة ، فقالوا :  
يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرأ ، فقال رسول الله ﷺ : إن  
أحق . الحديث .

والآخر : أن هناك أحاديث عديدة صحيحة تنافي ما ترجم به  
المصنف للحديث ، فإن لم يحمل على الرقية تعارض مع تلك الأحاديث  
وهذا مما لا يجوز عند أهل العلم ، وقد جمعت طائفة طيبة من هذه الأحاديث  
وخرجتها في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم ( ٢٥٦ - ٢٦٠ ) فأجتزئ به  
هنا بذكر اثنين منها مع الإيجاز في التخريج فأقول :

الأول : عن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال :  
« من أخذ على تعليم القرآن قوساً ، قلده الله قوساً من نار يوم القيامة » .

أخرجه أبو محمد المحلدي في « الفوائد » والبيهقي بسند جيد كما قال ابن الترمكاني .

الحديث الثاني : عن عبد الرحمن بن شبل الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « افروا القرآن ، ولا تأكلوا به ، ولا تستكثروا به ولا تحفوا عنه ، ولا تغفلوا فيه » .

أخرجه أحمد والطحاوي وغيرهما بسند قوي كما قال الحافظ في « الفتح » .

ثالثاً : قال ( ص ١٢ ) : « الذنب المضاعف عقابه الموت »

ثم ذكر حديث البراء في ضرب عنق الذي عرس بامرأة أبيه . والقول في هذا كالقول في المثال الأول فان التوجة أعم من الحديث ، وهي توم ان كل من ارتكب ذنباً مضاعفاً فعقابه الموت ، فقد صح مثلاً عن النبي ﷺ أنه قال : « لأن يزني الرجل بمشر نسوة ، أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره » . فهل يقول المصنف بان الزاني بحليلة جاره عقابه الموت ولو كان غير محصن ؟ !

ومثله :

رابعاً - قال ( ص ١٧ ) : « ليس الحرام بدواء ، ولكنه داء »

ثم ذكر حديث الحر : « إنه ليس بدواء ولكنه داء » . فهذا كما ترى خاص بالحر فلا يجوز تعديته الى سائر الأدوية المحرمة كالبنج مثلاً .

خامساً - قال ( ص ٢٢ ) : « كان رسول الله ﷺ إذا دخلت عليه

فاطمة قام لها وقبلها » .

ثم ساق حديث عائشة أن فاطمة كانت اذا دخلت على النبي ﷺ قام إليها وقبلها وأجلسها في مجلسه ، وكان النبي ﷺ اذا دخل عليها ... » فذكره مثله وقد مضى بتمامه ص ٤٤ من رواية الترمذي .

قلت : فهذه الترجمة خطأ كما يظهر بأدنى تأمل ، ذلك لأن الحديث يقول : « قام إليها » ، ولم يقل « قام لها » كما في الترجمة ، والقيام الى الشخص معناه الذهاب عنده والانتفاء إليه ، بخلاف « القيام له » فهذا لا يستلزم سوى القيام ، ورواية أبي داود أصرح في الدلالة على هذا المعنى ، ولفظها :

« كانت إذا دخلت عليه قام إليها ، فأخذ بيدها ، وقبلها ، وأجلسها في مجلسه ، وكان إذا دخل عليها قامت إليه ، فأخذت بيده فقبلته ، وأجلسته في مجلسها » .

فهذا صريح في أن القيام منه ﷺ إليها ، إنما هو الذهاب إليها لاستقبالها ، بدليل أخذه بيدها ، وتقيله إياها رضي الله عنها ، والقيام للاستقبال مشروع لا نزاع فيه لهذا الحديث وغيره مما في معناه ، بخلاف القيام الذي اعتاده الناس اليوم فلو أنه مكروه بدليل قول أنس رضي الله عنه « ما كان شخص أحب إليهم من رسول الله ﷺ ، وكانوا لا يقومون له ، لما يملكون من كراهيته لذلك » . رواه البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح على شرط مسلم . فالذي كانت السيدة فاطمة تصنعه له ﷺ وهو القيام إليه ﷺ ، هو غير الذي كان ﷺ يكرمه وهو القيام له ، كما هو ظاهر ، فلا اختلاف بين الحديثين ، والحمد لله .

وإذا عرف هذا تبين أنه لا اختلاف أيضاً بين حديث أنس هذا وبين قوله ﷺ في حديث البخاري : « قوموا الى سيدكم » ، لأنه ليس أمراً بالقيام المكروه ، بل هو أمر بالقيام الى السيد والذهاب إليه ، فهو مثل قيام فاطمة إليه ﷺ ، على أنه قد جاء التصريح بذلك في هذا الحديث في رواية ثابتة بلفظ « قوموا الى سيدكم فأنزلوه » . أنظر إن شئت الكلام عليه في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ( رقم ٦٦ ) .

وخلاصة القول أن ترجمة المصنف للحديث بأن الرسول ﷺ كان إذا دخلت عليه فاطمة قام لها ، خطأ واضح ، نتج من عدم التأمل في النص وسياقه ، ومن عدم الانتباه للفرق بين « قام لفلان » و « قام الى فلان » في الأسلوب العربي ، ومن عدم استحضار الأحاديث الواردة في الباب التي تساعد الباحث على اجتناب مثل هذا الخطأ . والعصمة لله وعده .

سادساً - قال ( ص ٢٤ ) : « استوفت النصوص كل حكم الى يوم القيامة » ثم ساق تحته حديث أبي سعيد الخدري قال : « صلى بنا رسول الله ﷺ يوماً صلاة العصر بنهار ، ثم قام خطيباً ، فلم يدع شيئاً يكون الى قيام الساعة إلا أخبرنا به ... » . وذكر أحاديث أخرى بمعناه .

قلت : لا أدري كيف يفهم المصنف من هذا الحديث ، وما في معناه هذا المعنى الواسع الشامل من مثل هذه الأحاديث وهي خاصة بأئراط الساعة وما يكون من الحوادث العظام الى يوم القيامة ، وهل يعقل أن يذكر النبي ﷺ جميع نصوص الشريعة المستوعبة لكل الأحكام في مجلس واحد مهما طال هذا المجلس ؟ وإذا قيل بإمكان ذلك على سبيل خرق المادة له ﷺ ، فهل يمكن لعقل بشري أن يستوعب ذلك كله ويحيط به ؟

سابعاً - قال ( ص ٢٧ ) « للعامل في الدولة زوجة وخادم ومسكن ... » ثم ذكر تحته حديث « من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة ، وإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً ... » .

قلت : الظاهر أن المصنف أراد بـ ( العامل في الدولة ) الموظف فيها أي موظف كان . و ( العامل ) بهذا المعنى بما لا نعرفه في اللغة ، وإقفا جاء فيها على ثلاثة معان :

الأول : الخليفة ، كما في الحديث « ما تركت بعد نفقة عيالي ، ومؤنة عاملي صدقة » ، قال في « النهاية » و « اللسان » :

« أراد به ( عاملي ) الخليفة بعده » .

الثاني : الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله . ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة : عامل . وهو المعنى في آية الصدقات ( والعاملين عليها ) . وهم الجباة .

الثالث : الوالي الذي ينصبه السلطان على بعض البلاد . جاء في « اللسان » : « واستعمل فلان إذا ولي عملاً من أعمال السلطان » .

والمراد من الحديث المعنى الثاني كما يبدو من تبويب أبي داود عليه بقوله « باب في أرزاق العمال » والأحاديث التي أوردها فيه كهذا الحديث . وحديث بريدة مرفوعاً بلفظ « من استعملناه على عمل ، فرزقناه رزقاً ، فما أخذ بعد ذلك فهو غلول » .

وعلى هذا المعنى جرى الإمام الخطابي في شرحه للحديث في كتابه « معالم السنن » ( ٢٠١/٤ ) ، فن شاء فليراجعه .

قلت : وكان في حديث بريدة الإشارة إلى السر في تخصيص هذا الحكم بالعمال الذين وظفتهم جباية الصدقات من أصحابها ، ألا وهو إغناؤهم عما هم بحاجة إليه من الزوجة والخدم ، وإعانتهم على أداء ما بأيديهم من الأموال موفورة كاملة . والله أعلم .

ثامناً - ثم قال ( ص ٥٠ ) : « ضرب الدف والغناء بين يدي رسول الله » .

ثم ذكر حديث بريدة الذي تكلمنا على الزيادة التي زادها رزين فيما تقدم ( ص ٤٧ ) ، وفيه إذن الرسول ﷺ للمرأة التي كانت تذر إن رد الله نبيه سالماً أن تضرب بين يديه بالدف وتغني . فأذن ﷺ لها .

فمذا خاص بضرب الدف والغناء بهذه الحال التي ان تتكرر ا ، والترجمة أعم ،  
فيخشى أن يتشبث بها بعض ذوي الأهواء ، فيستدلون بها على الجواز مطلقاً  
فيضلون . وراجع « معالم السنن » ( ٣٨٢/٤ ) .

تسماً — قال ( ص ٥٢ ) : « فضول الأموال حق للغير » .  
وذكر تحته حديث « ليس لابن آدم حق في سوى هذه الخصال ... » .  
وهو مع كونه حديثاً منكراً ضعيف الاسناد كما سبق بيانه ( ص ٢٥ ) فلا  
يدل أن ما سوى الخصال المذكورة فيه من المال حق للغير تجب له ، قال القاضي .  
« وأراد بالحق ما وجب له من الله من غير تبعه في الآخرة ولا سؤال  
عنه ، لأن هذه الخصال من الحقوق التي لا بد للنفس منها ، وما سواها  
فمن الخطوط المسؤل عنها » .

وإذا كان فضيلة الشيخ يرى ما ترجم به للحديث صواباً ، فهل قام  
هو نفسه بتحقيق هذا الحق للغير ؟

عاشراً — ثم قال ( ص ٥٣ ) : « لا حق لأحدنا في فضل مال » .  
ثم ذكر حديث أبي سعيد « بينما نحن في سفر إذا رجل على راحلة له ،  
قال فاجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً ، فقال رسول الله ﷺ : من كان  
معه فضل ظهر ، فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد  
فليعد به على من لا زاد له ، وذكر من أصناف المال ما ذكره ، حتى رأينا  
أنه لا حق لأحد منا في فضل » . رواه مسلم وأبو داود .

قلت : هذا لا يدل على ما ترجم له ، بل هي أعم منه ، وإنما يدل  
على أنه لا حق له في فضل مال إذا كان هناك من هو في حاجة ملحة  
إليه ، فيجب حينئذ أن يخرج عن هذا الفضل إليه ، وهذا من حقوق  
المال التي تجب لعارض ، مثل قوله ﷺ : « فكروا العاني ، واطعموا الجائع »

رواه البخاري . وليس معنى ذلك أنه لاحق لأحد في فضل مال مطلقاً ،  
ولا تعارض ذلك مع النصوص القاطعة في عصمة المال ونحره على الغير  
إلا بطيب نفس صاحبه . وكيف يكون كذلك وكبار الصحابة ماتوا  
ولهم فضول أموال كثيرة ، كما هو معروف من حال عثمان وعبد الرحمن  
ابن عوف وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، وقد أقرهم رسول الله ﷺ  
على ذلك ، ولم يوجب عليهم الخروج منها !!

خادي عشر - قال ( ص ٦٧ ) : « يقول العراق » .

وذكر نحوه حديث أبي هريرة من قوله ﷺ : « لا تقوم الساعة حتى  
يحمر الفرات عن جبل من ذهب ، يقتتل عليه ، فيقتل من كل مائة تسعة  
وتسعون ... » . البخاري ومسلم .

قلت : ليس في الحديث ذكر للبترول أصلاً لا تعريجاً ولا تلويحاً ،  
ولعل الأستاذ المصنف لما رأى الناس اصطلمحوا اليوم على تسمية البترول  
بـ ( الذهب الأسود ) عن له ان يفهم الحديث به ، متوهماً أنه بذلك  
يقدم للناس برهاناً علمياً جديداً على عظمة الإسلام وإعجازه ! وغاب عنه أنه  
لا يجوز في الشرع تفسير نصوصه بالمصطلحات الحادثة ، فلا يجوز مثلاً  
تفسير قوله تعالى ( كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً ) أي غير محرم  
لأنه تفسير بالاصطلاح ، ولا قوله ﷺ في حديث « سنة لعنهم الله ...  
والتارك لسنتي » أي التارك للسنة التي هي دون الفرض كما كنت بينت  
ذلك في كتابي « تحذير الساجد » ( ص ٣٧ - ٣٨ ) .

على أن الاصطلاح المذكور لم يجر على تسميته البترول بـ ( الذهب )  
مطلقاً ، بل مقيداً بالأسود ، فلو جاز تفسير الحديث بالمصطلحات الحادثة

- وهذا باطل - لم يجوز هذا التفسير هنا لأن الذهب مطلق في الحديث ، والمطلق يجري على إطلاقه كما هي القاعدة عند العلماء .

ثم هل وقع ما أخبر به عليه السلام على هذا التأويل ، أي هل انتقل الناس عليه فقتل من كل مائة نسمة وتسعون ؟ فإن قيل : ليس من الضروري أن يكون وقع ، ولكنه سيقع قطعاً ، قلنا : نعم ، فلماذا إذن لا ندع الحديث كما يفهمه كل عربي لم يتأثر بالاصطلاحات الخاطئة ، ونقول إن ما أخبر به الرسول ﷺ سيقع قطعاً ، وبذلك نستغني عن مثل هذا التأويل الذي هو عين التعطيل للمعاني الحديثية الموافقة لأساليب الباطنية ! ومن الغريب إن المصنف أعاد هذه الترجمة بعد ثلاثة أحاديث ، وأورد تحتها

حديث أبي بن كعب بمعنى حديث أبي هريرة !

٦ - إيراد أحاديث لا يترتب على معرفتها اليوم كبير فائدة ، تحت العناوين الآتية : ( ص ٢١ ) : « التبرك بآثار رسول الله ﷺ بأمره » وذكر فيه حديث علي بن أبي طالب وفيه أمره ﷺ له وأخبره أن يشربا من إماء مج فيه ﷺ وأن يفرغا على وجوههما . ثم قال : « تبرك الصحابة بآثار رسول الله ﷺ » ثم أورد فيه حديث طلق بن علي وفيه أنه ﷺ نوضاً وقمضاً ثم صبه في أدواة لهم . ثم أعاد الترجمة ذاتها وذكر تحتها حديثاً ثالثاً فيه تبرك أسماء بحببة رسول الله ﷺ . ثم أعاد الترجمة للمرة الرابعة وأورد فيه حديثاً في تبرك أم سلمة بشعر رسول الله ﷺ .

فما هو الفائدة من تكرار هذه العناوين والتراجم في الوقت الذي لا يمكن اليوم التبرك بآثاره ﷺ لعدم وجودها ؟ وما يفعلونه في بعض البلاد من التبرك في بعض المناسبات بشعرة محفوظة في زجاجة فهو شيء لا أصل له في الشرع ، ولا يثبت ذلك بطريق صحيح .



نعم إنما يستفيد من هذه التراجم بعض مشايخ الطرق كما سبق ذكره في المقدمة ، وأهل المصنف وضع هذه التراجم مساعدة منه لهم على استبعاد مريدتهم واخضاعهم لهم باسم التبرك بهم ! والله المستعان .

ثم قال ( ص : ٢٣ ) تقبيل يد الرسول ورجليه ، !

ثم ساق حديثنا فيه أن يهوديين قبلوا يده ﷺ ورجله !

قلت : ومع أن الحديث في ثبوته نظر كما سبق بيانه في موضعه ( ص ١٤ ) فهل يريد الشيخ من ذلك أن يشرع للناس أن يقبل المريد رجل شيخه أيضاً إعتاداً منه على فعل اليهوديين ؟ إن قيل : لكن الرسول ﷺ أقرهما على ذلك فيقال : أثبت العرش ثم انقش ، فالحديث لم يثبت كما ذكرنا ، ولو ثبت ، فليس يجوز قياس المسلم على اليهودي ، لأن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين فلو أن أقر ﷺ اليهوديين على تقبيل رجله ، فلا يلزم منه إقرار المسلم على مثله لأنه عزيز وذالك ذليل صاغر ، فأبي قياس أفسد من هذا على وجه الأرض أن يقاس المسلم على الكافر ، والعزير على الذليل ؟ ولو جاز فلا يجوز لأي شيخ أن يقبس نفسه على الرسول ﷺ فيجيز لها ما جاز له ﷺ ! لأنه من باب قياس الحدادين على الملائكة ! أو هو على الأقل قياس مع الفارق !

ثم قال ( ص ٤٢ ) : « عتق الجواري ثم الزواج بهن » .

وذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال : « ليقبل المالك فتاه وفتاتي » .

وذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال ( ص ٤٩ ) : « من لطم بملوكا فكفارته عتقه » .

ثم ذكر تحته حديثاً صحيحاً .

ثم قال ( ص ٥٦ ) : « الجهاد واجب مع كل ير وفاجر » .

وذكر تحته حديث « الجهاد واجب مع كل أمير . . »

قلت : ومع أن الحديث ضعيف الاسناد كما تقدم بيانه في محله  
( ص ٢٤ ) فأين الجهاد اليوم - مع الأسف - حتى يذكر الطلاب بوجوب  
الجهاد مع كل أمير ولو كان فاجراً ، أم المقصود من الترجمة الإشارة الى  
أن الجهاد يجب مع كل أمير ، ولو كان هو الذي أمر نفسه بنفسه وكان فاجراً  
يحكم بغير ما أنزل الله ، ويرى في حكمه الكفر البواح .

ثم أين الممالك والجواري التي أخذت بطريق مشروع حتى نطبق فيهن  
تلك الأحاديث ؟ أم المراد بتلك التراجم المتكررة تبرير الاسترقاق الموجود  
اليوم في بعض البلاد مما لا يسمح به الشرع الشريف ؟

وهذا آخر ما تيسر لنا ذكره والتنبيه عليه في هذه المجالة ، راجين  
من الله تعالى أن ينفع بها المسلمين عامة ، والطلاب خاصة ، وأن يجعل  
أعمالنا لوجهه خالصة ، ولهدي نبيه ﷺ موافقة . إنه خير مسؤول .

